بعض صغار المستثمرين يحافظون على التواجد رغم إغلاق المبنى بالكامل

البورصة في زمن «كورونا».. كيف تغير حال المؤشرات والمتداولين؟!

أحمد مغربي

لم تغير أزمة فيروس كورونا وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي والصحي فحسب، بل قلبت وضع صغار المستثمرين الأفراد رأسا على عقب، خصوصا المتداولين في بورصة الكويت.

قبل اسبوعين كانت قاعة التداول مليئة بالمتداولين الأفراد، وتشهد حركة نوعية، أما في زمن «الكورونا»، فأصبح الزجاج المظلل لمدخل البورصة الرئيسي منفذا وحيدا للمتداولين لمراقبة المؤشرات، وهناك من يجلس خارج قاعة التداول على «الاريكة»، بعد إغلاق المبنى بالكامل عن الجمهور كإجراء احترازي لانتشار الفيروس.

وكان اللافت إصرار بعض صغار المتداولين على الحضور يوميا إلى البورصة وعدم استخدامهم للتكنولوجيا الجديدة والتداول الالكتروني الذي أصبح وسيلة بديلة وفعالة في الاستثمار عن بعد وذلك من خلال شاشة واحدة لأسواق الأسهم في الكويت ودول الخليج. ليصبح تحصيل الأرباح وأسهم المنحة وإيداعها في حسابات العملاء بالإضافة الى الاكتتاب في زيادة رأس المال بالنيابة عن العملاء سمة بارزة لهذه التكنولوجيا وهو الامر الذي يجعل من حضور المتداولين للبورصة أمرا لا داعي منه على الإطلاق.

■ خسائر البورصة المتتالية أحدثت صدمة للمتداولين.. ولا أحد يعلم إلى متى ستستمر؟

«الأنباء» جالت في باحة البورصة على مدار الايام الماضية ويبدو ان حال بعض المتداولين لم يتغير، والتقت عددا منهم للوقوف على وضع السوق بعد الخسائر الفادحة التي تلقتها الاسهم خلال الاسبوعين الماضيين، فعبر بعضهم بحرقة جراء خسارة كل ما يملك من أموال، والبعض الآخر قال إن الأوهام التي رسموها بالاستمرار في تحقيق الارباح مثل عام 2019 تبددت بالكامل واندثرت معها شهوة الغنى السريع التي كلفتهم الكثير، فمنهم من اقترض بفوائد بنكية مرهقة ومنهم من رهن منزله وآخرون من استثمر معاشه التقاعدي.

مكاسب 2019 تبخرت بالكامل

يقول المتداول علي الحجي بنبرة صوت يملأها الحزن والانكسار: «خسرت كل المكاسب التي ظفرت بها خلال 2019 بالكامل، آلاف الدنانير طارت بسبب الأوضاع المتردية، فكل يوم نواجه نزولا، والشخص لم يعد يستطيع أن يستثمر بهذا السوق، كل الأموال به تتبخر».

وبسؤال «الأنباء» حول الأسباب التي تدعوه إلى الاستمرار في التداول رغم خسارته، يجيب: «تعودنا على هذا الأمر، عمر طويل ونحن نبيع ونشتري، فكرنا أن رأسمالنا سيزيد، لكنه انتقص، فنحن موظفون بعنا خدمات تقاعدنا، واليوم راح كل شيء».

«كورونا» عفس الدنيا

يرى المتداول أحمد عبدالله انه منذ 2015 حتى العام الحالي والأسهم الكويتية تعتبر افضل أداء من كل الاسهم الخليجية المدرجة في السوق، وهذا شيء طبيعي، حيث اننا في مرحلة تصحيحية وكان الصعود المتواصل هو الشيء المخيف، ولهذا كنت دائما متخوفا من الارتفاعات المبالغ فيها، وفعلا صدق ما توقعت وتم محو مكاسب عام ونصف العام في شهرين من الانخفاضات الحادة.

ويتابع ان انهيارات اسعار النفط خلال الاسبوع الماضي وانتشار فيروس كورونا أحدثت ربكة كبيرة في السوق واصبح كل شيء معفوسا، مضيفا: «الله يستر علينا من الايام القادمة».

البورصة ديوانية

أما المتداول أبو نايف (كما يفضل ان ينادى) فيقولها صراحة ان البورصة بالنسبة له ديوانية فقط يتقابل معها مع اصدقائه ويتبادلون اطراف الحديث حول الامور السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد وآخر مستجدات فيروس كورونا المستجد.

ويضيف قائلا: «تعلمت الدرس بعد خسارتي السابقة لكل أموالي وعقبها أخذت قرارا بعدم المضي في الاستثمار بالبورصة».

ويرى أن الأسباب الخارجية من انهيار اسعار النفط بنسبة 30٪ مطلع الاسبوع الماضي كانت السبب الرئيسي وراء تردي حالة السوق، وانه من الصعب استشفاف المستقبل في ظل هذه الأوضاع، فما هو قادم مجهول.

إدمان الحضور

يوضح المتداول بوعبدالله ان حضوره للبورصة يوميا أصبح كالإدمان، وذلك على الرغم من إغلاق قاعة التداول إلا انه يفضل الوقوف في الأدوار العلوية لمتابعة المؤشرات والجلوس مع اصدقائه.

وفي سؤال حول عدم مواكبته للتكنولوجيا والتداول الالكتروني في ادخال أوامر الشراء مع وسيطه يقول:«لم استخدمه.. تعودت على الطرق التقليدية في التداول والتواجد اليومي في البورصة».

ويضيف: «حال البورصة أختلف خلافا للمشهد خلال السنوات العشر الماضية، حيث كانت القاعة الرئيسية والقاعات الفرعية تكتظ بمئات المتعاملين من مختلف الفئات العمرية شيوخا وشبابا».

ورغم انخفاض السوق إلا ان هناك عوامل ايجابية تساعد على صعود السوق ومنها التوزيعات السنوية والاسعار بالنسبة للتوزيعات أصبحت مغرية.

■ لماذا لا يستخدم المتداولون تكنولوجيا التداول الإلكتروني كوسيلة بديلة في الاستثمار؟

تباين في أداء أسواق الخليج في جلسة أمس

السوق يخرج من دوامة نزيف القيمة بمكاسب 106 ملايين دينار

شريف حمدي

شهدت بورصة الكويت خروجا من دائرة نزيف القيمة السوقية بمكاسب بلغت 106 ملايين دينار في جلسة تباين فيها أداء المؤشرات، وفي نهاية الجلسة وصلت القيمة السوقية لبورصة الكويت الى 25,938 مليار دينار، وبذلك تقلصت نسبة خسائر القيمة قليلا منذ بداية الشهر الجاري الى 26,2٪.

وكانت البورصة قد منيت بخسائر حادة خلال الجلسات القليلة الماضية على مستوى المؤشرات والمتغيرات التهمت جميع المكاسب المحققة في فترات زمنية طويلة خاصة على مستوى القيمة. وواصلت السيولة ارتفاعها للجلسة الثانية على التوالي، لكن جلسة امس شهدت عمليات شراء لعدد من الأسهم التي هوت أسعارها بشكل كبير في الفترة الماضية، ومن بين الأسهم التي حققت ارتفاعات سعرية جراء الإقبال عليها امس أسهم أهلي متحد الذي ارتفع بنسبة 6,7٪ بتداولات بلغت قيمتها 5,3 ملايين دينار، وكذلك سهم زين الذي ارتفع بنسبة 4,2٪ بتداولات قيمتها 4,1 ملايين دينار، كذلك شهد سهم أجيليتي ارتفاعا بنسبة 5,3٪ بتداولات بلغت قيمتها 3,1 ملايين دينار، فيما تراجعت قيمة سهم بيتك بنسبة 1,6٪ وهو الأعلى استحواذا على القيمة بـ 12,4٪ مليون دينار وكذلك سهم الوطني تراجع بنسبة 0,8٪ بتداولات بلغت 9 ملايين دينار.

وتباين أداء مؤشرات السوق في جلسة امس، حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1٪ محققا 46 نقطة مكاسب ليصل الى 4707 نقاط، وتراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,9٪ بخسارته 36 نقطة ليصل الى 4023 نقطة، وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,4٪ بمكاسب 18,7 نقطة ليصل الى 4475 نقطة.

خليجيا، تباين أداء بورصات الخليج بنهاية تعاملات امس، حيث ارتفع السوق السعودي وكذلك سوق قطر بـ 1,06٪، فيما تراجع أداء أسواق دبي بـ 5٪ وأبوظبي بـ6,3٪ ومسقط بـ 0,6٪ والبحرين بـ 0,11٪.

.. ووقف كل المدد التنظيمية للإفصاحات لحين انتهاء العطلة الرسمية

أعلنت بورصة الكويت وقف كل المدد التنظيمية، وذلك بشأن الإفصاحات عن البيانات المالية والإفصاحات المرتبطة بها، وكذلك إفصاحات الصناديق.

وقالت البورصة في بيان إن عملية الإيقاف مستمرة وذلك خلال فترة العطلة الرسمية بموجب قرار مجلس الوزراء ولحين انتهاء العطلة.

وبناء على ما تقدم، قررت بورصة الكويت تمديد كل هذه المدد لفترة 10 أيام عمل.

من جهة أخرى، كانت البورصة أعلنت عن تعطيل أعمالها يوم الأحد المقبل بمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج، على أن تتم معاودة العمل في اليوم التالي.

خلال يناير الماضي.. قبل انخفاض عوائد السندات بأكثر من النصف

الكويت تفضل «الكاش».. وتخفض 1,4 مليار دولار من حيازتها للسندات الأميركية

■ 3,2٪ انخفاضاً بحيازة الكويت من السندات الأميركية إلى 41,9 مليار دولار

■ السعودية بالصدارة خليجياً مستحوذة على 182,9 مليار دولار.. والكويت ثانياً

علاء مجيد

تظهر ملكية الكويت من السندات الأميركية خلال يناير الماضي والتي خفضت حيازتها 3,2٪ على أساس شهري بمقدار 1,4 مليار دولار الاتجاه الى الاحتفاظ بالسيولة وخفض الاحتفاظ بالأصول تحسبا لتراجعات بعائد وقيمة الاستثمارات المالية، وهو ما تأكد وأصبح حقيقة وكبدت المستثمرين حول العالم خسائر فادحة خلال شهر فبراير والنصف الاول من مارس الجاري على إثر انتشار فيروس «كورونا» الوبائي.

وبحسب البيانات المنشورة على موقع وزارة الخزانة الأميركية بلغت قيمة حيازة الكويت من السندات 41,9 مليار دولار. وعلى الأساس السنوي فقد رفعت الكويت حيازتها من سندات الخزانة الأميركية بنسبة 2,9٪ علما بانها كانت تبلغ 40,7 مليار دولار في يناير 2019.

وتنوع الكويت من محفظة السندات الأميركية ما بين سندات قصيرة الأجل بقيمة 5,82 مليار دولار فيما تبقى النسبة الأكبر من السندات طويلة الأجل بقيمة 36,11 مليار دولار. وحافظت الكويت على المركز الثاني عربيا بعد السعودية التي احتلت المركز الأول عربيا باستحواذها على سندات أميركية بقيمة 182,9 مليار دولار وحلت الإمارات ثالثا بقيمة 39,8 مليار دولار.

وجاءت استثمارات قطر بتلك السندات في يناير الماضي بـ 5,12 مليارات دولار وجميعها سندات طويلة الاجل، بينما عمان جاءت استثماراتها بقيمة 7,62 مليارات دولار منها 7,11 مليارات دولار طويلة الاجل و508 ملايين دولار قصيرة الاجل. كما بلغت استثمارات البحرين من السندات الاميركية بقيمة 1,56 مليار دولار منها 231 مليون دولار سندات طويلة الاجل و1,33 مليار دولار سندات قصيرة الاجل.

اليابان بالصدارة عالمياً

وعلى المستوى العالمي، فقد حافظت اليابان للشهر الثامن على التوالي على المركز الأول بالاستحواذ على سندات أميركية بقيمة 1211 مليار دولار مرتفعة عن مستويات ديسمبر الماضي البالغة 1154 مليار دولار. كما جاءت الصين في المركز الثاني بعد اليابان بـ 1078 مليار دولار مرتفعة عن مستويات ديسمبر الماضي البالغة 1069 مليار دولار وثالثا جاءت المملكة المتحدة بـ 372,7 مليار دولار وحلت البرازيل في المركز الرابع بـ 283 مليار دولار كما جاءت خامسا ايرلندا بـ 271 مليار دولار.

وبصفة عامة فقد بلغ حجم سندات الخزانة الأميركية بنهاية نوفمبر الماضي 6857 مليار دولار مقارنة بـ 6324 مليار دولار في الشهر المناظر من 2019 أي بارتفاع سنوي يبلغ 532,4 مليار دولار بنسبة 8,4٪.

وتعد سندات الخزانة وسيلة لجمع الأموال والديون من الدول والمؤسسات، وتسدده الحكومة عند حلول ميعاد استحقاقه الذي يختلف حسب أجل السند، وتتمتع السندات الأميركية بالجاذبية لانخفاض مستوى مخاطرة عدم السداد، وهو ما يفسر انخفاض العائد عليها، الفائدة، وإن كان الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي)، ينفذ منذ فترة خطة لرفع أسعار الفائدة.